التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الو اقع و آفاق المستقبل

The democratic transformation in Tunisia between the challenges of reality and the future prospects

د/ قدور شرقي براهيم

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، (الجزائر)

k.cherkibrahim@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/30 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/11 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

تعتبر تجربة التحول الديمقراطي في تونس من أهم التجارب العربية التي لقيت اهتماما من طرف الباحثين والمختصين، إذ تزامنت هذه التجربة مع موجة التحول الديمقراطي التي شهدها الوطن العربي، في أواخر العَقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث عجّلت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عاشتها البلاد في عهد الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي بالمبادرة نحو هذا التحول.

لقد خاضت تونس تجربة التحول الديمقراطي، وكلها إصرار على تطوير أوضاعها الداخلية، وتحسين صورتها الخارجية، وإحداث القطيعة مع النظام القديم. إلا أن هذه التجربة ما فتئت تراوح مكانها، بسبب ما تواجهه حاليا من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ومن تحديات خارجية.

الكلمات المفتاحية: التحول؛ الديمقراطي؛ تجربة؛ تحديات؛ الواقع؛ آفاق.

Abstract:

The experience of democratic transformation in Tunisia is one of the most important Arab experiences that received attention from researchers and specialists, as this experience coincided with the wave of democratic transformation that the Arab world witnessed, in the late first decade of the twenty-first century, as the deteriorating political, economic and social conditions in the country accelerated during the era of presidents Habib BOURGUIBA and Zine El Abidine BEN ALI, the initiative towards this transformation.

Tunisia has experienced the democratic transformation, all of which is a determination to develop its internal conditions, improve its external image, and break with the old regime. However, this experience has been stagnant, due to the political, economic, social and external challenges it is currently facing.

key words: Democratic; transformation; experience; challenges; reality; prospects.

1. مقدّمة:

يشهد العالم من حينٍ إلى آخر موجات من التحول الديمقراطي، تدفعها مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والظروف والأحداث العالمية، لذلك، نجد أن الدول المتخلفة، كلما عايشت موجات التغيير، إلاّ، ونرى أنظمتها السياسية تتساقط كما تتساقط أحجار الدومينو، تاركة الدور لغيرها من الأنظمة، لعلّها تستجيب لمختلف التحولات والتغيرات العالمية.

في أواخر العَقد الأول ومطلع العَقد الثاني من القرن الواحد العشرين، عرفت دول الوطن العربي صنفاً من موجات التحول الديمقراطي، عجّلت بسقوط مجموعة من الأنظمة السياسية المستبدة، وقد كانت تونس إحدى هذه الدول، التي عاشت إرهاصات هذه التجربة، أواخر عام 2010م.

لقد مرّت تونس بتجربة ديمقراطية، استقطبت الكثير من الباحثين والدارسين، إلا، أن هذه التجربة ما فتئت تراوح مكانها، بسبب العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي لا تزال تعرقل مسارها. لذا، فإن الأهمية العلمية لهذا الموضوع، تكمن في تحليل أبعاد هذه الظاهرة، من خلال استعراض مختلف التحديات التي تواجهها، ومعالجة آفاقها المستقبلية.

من بين الدراسات التي تناولت واقع وآفاق التحول الديمقراطي في تونس، نجد ما يلي:

- كتاب بعنوان، الانتقال الديمقراطي العسير، لمجموعة من الباحثين (أحلام بلحاج، وآخرون)، أصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتونس في عام 2017م، تناول فيه الباحثون جُملة من الإشكالات والتحديات التي تعترض تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، كتطبيق الدستور التونسي، مسار العدالة الانتقالية، التحديات الاقتصادية والاجتماعية، دور المجتمع المدني التونسي، عقبات حرية الإعلام، مستقبل الإسلام السياسي، وخصوصية الإسلام الحركي(حركة النهضة نموذجاً).

- مقال علمي بعنوان، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، للباحث يوسف أزروال، أصدرته مجلة آفاق علمية، في عددها الثالث لعام 2019م، وقد تناول هذا المقال المضامين المختلفة للانتقال الديمقراطي، كما عالج السياق العام لأحداث الربيع العربي، ثم تحدث عن عوامل نجاح وفشل الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي، وقد خلص إلى نتيجة مفادها، صعوبة نجاح الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي، لضعف المؤسسات السياسية والمجتمعية، القادرة على تسيير المرحلة الانتقالية.

- رسالة ماجستير بعنوان، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، من إعداد الطالبة شهرزاد صحراوي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2013م. تناولت فيها الباحثة التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي، ثم تعرضت لدوافع ومؤشرات التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، وأخيرا استعرضت معوقات وآفاق التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، ومن خلال هذه الفصول

توصلت الطالبة إلى أن تجربة التحول الديمقراطي في تونس والمغرب والجزائر تتسم بالمحدودية، وأنه لا يزال يعتريها الكثير من النقص.

بعد الاطلاع على محاور ومضامين هذه الدراسات، تبيّن للباحث أن تجربة التحول الديمقراطي في تونس، لا تزال تحتاج إلى مزيد من الاستقصاء، وعليه، فقد تم صياغة إشكالية لهذا الموضوع، جاءت على النحو التالي: ما هي تحديات التحول الديمقراطي في تونس، وما هي أهم آفاقه المستقبلية؟

انبثقت عن هذه الإشكالية، مجموعة من التساؤلات الفرعية، تمثلت فيما يلي:

- ما مفهوم التحول الديمقراطي، وما هي أهم أنواعه وعوامله ومداخله التفسيرية؟
- فيما تكمن عوامل ومراحل التحول الديمقراطي في تونس؟
- كيف انعكست التحديات على واقع وآفاق التحول الديمقراطي في تونس؟

بناءً على إشكالية البحث وتساؤلاتها الفرعية، تم افتراض فرضيتين اثنتين، وهي:

- موجة التحول الديمقراطي مرتبطة بسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- نجاح التحول الديمقراطي في تونس مرهون بالتغلب على مختلف التحديات الداخلية والخارجية.

فيما يخص المناهج والمقاربات العلمية المستخدمة في هذا البحث، فإنه يأتي في مقدمتها المنهج التاريخي، حيث تم توظيفه في تتبع واستقراء المراحل التاريخية لتجربة التحول الديمقراطي في تونس، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويظهر اعتماد هذا المنهج، عند وصف وتحليل واقع التحول الديمقراطي في تونس، كما تم توظيف منهج دراسة الحالة، من خلال اختيار التجربة الديمقراطية التونسية وحدة للبحث والتحليل، كذلك استعان البحث بالمنهج الاستقرائي، باعتبار أنه لا يمكن الحديث على التحول الديمقراطي في تونس، ما لم تعضده الجزئيات المكملة لهذه الظاهرة، والمتمثلة أساساً في مجموع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المساعدة على نجاح هذه التجربة الديمقراطية. وأما فيما يتعلق بالمقاربات العلمية، فقد تم توظيف المدخل التحديثي، ومدخل الثقافة السياسية، والمدخل الانتقالي، كمقاربات نظرية لتفسير عملية التحول الديمقراطي في تونس، ويظهر ذلك، من خلال دراسة مدى انعكاس العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على التجربة الديمقراطية التونسية، وتناول مراحلها الانتقالية.

بناءً على ما سبق، تم تقسيم خطة البحث إلى محورين اثنين، يتناول المحور الأول، ماهية التحول الديمقراطي، من خلال المفهوم، أنواع، عوامل، والمداخل التفسيرية، أما المحور الثاني، فيستقريء واقع ومستقبل التحول الديمقراطي في تونس، انطلاقاً من العوامل والمراحل، التحديات والآفاق.

2. ماهية التحول الديمقراطي

تعدّدت الكتابات النظرية حول ماهية التحول الديمقراطي، نظرا لما تحمله هذه الماهية من أهمية علمية وعملية. لذلك، سيتناول هذا العنصر في فرعه الأول، مفهوم التحول الديمقراطي، ويتناول في فرعه الثاني، أنواع وعوامل التحول الديمقراطي.

1.2 مفهوم التحول الديمقراطي

لقد أشكل على كثير من المختصين والباحثين، التحديد الصحيح لمفهوم التحول الديمقراطي، حتى وصل بالبعض منهم إلى عدم التمييز بين هذا المفهوم وبين بعض المفاهيم الأخرى التي قد تتداخل معه. ولتجلية هذا الغموض، سيتطرق هذا الفرع من البحث إلى التعريف بالتحول الديمقراطي، ثم التعريج بعد ذلك على أهم خصائصه ومراحله وشروطه.

تعريف التحول الديمقراطي: هو العملية التي تنتقل بموجبها الأنظمة السياسية من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، حيث تشهد الأنظمة الفردية التي تنتهك الدساتير والقوانين تراجعا، لتحل محلها أنظمة أخرى، تمتاز بالطابع الشرعي المؤسساتي، والتمثيل الشعبي الحقيقي، والانتخاب النزيه، والتداول السلمي على السلطة. (مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، 2012، ص 102). كما يعرّفه صامويل هانتجتون، على أنه "عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية. كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولاً تاماً". (هانتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، 1993، ص 73).

من خلال هذين التعريفين، نستنتج أن التحول الديمقراطي هو مجموع الانتقالات والتغيرات الإيجابية التي تحدث في بنية النظام السياسي، فتنقله من نظام سياسي تسلطي إلى نظام سياسي ديمقراطي، وفق أسس قانونية ودستورية.

مراحل وخصائص التحول الديمقراطي: ترتبط عملية التحول الديمقراطي بمراحل ثلاث هي: أولاً، مرحلة انهيار النظام السلطوي، ثانياً، مرحلة الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم المدني، ثالثاً، مرحلة التوطيد والترسيخ للعمل الديمقراطي. (بوزريدة وبوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، 2020، ص 428). ويكمن ربط عملية التحول الديمقراطي بالمراحل المذكورة سلفاً، بناءً على اعتماد معايير ثلاث، المعيار الأول، يتعلق بانهيار شرعية الأنظمة السياسية التسلطية ذاتها، كمؤشر لبداية مرحلة التغيير، أما المعيار الثاني، فيتعلق بما يُسمى التأسيس للنظام السياسي الجديد، عبر المرحلة الانتقالية، من خلال الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية، أما المعيار الثالث، فيرتبط بمرحلة التحول ذاتها، حيث تشمل مجموعة من التحولات البنيوية البطيئة، فتمتد إلى غاية مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

على هذا الأساس، يمكن التفريق بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي. فالانتقال الديمقراطي يعتبر "أحد مراحل التحول الديمقراطي ويعد أخطر وأصعب المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام السياسي إلى انتكاسة، إذ أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والنظام الجديد، وبالتالي يشارك في صناعة القرار كل

من عناصر النظام التسلطي المنهار وعناصر النظام الجديد النازع نحو الديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق مرحليا". (أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، 2019، ص 16). وأما التحول الديمقراطي فيتّسم بالصعوبة والتعقيد، وبالزوال التدريجي في خصائص الأنظمة السلطوية، يتبعه تحول جذري في النخب والهياكل والمؤسسات، وتغيّر بطيء في الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتعلقة بالنظام السياسي وبالعملية السياسية، وتغير جذري في العلاقات السياسية للسلطة وفي العلاقات الاجتماعية التراتبية. (مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، 2014، ص ص 149 - 150). في حين أن الترسيخ الديمقراطي هو مرحلة متقدمة في عملية التحول الديمقراطي، حيث يتعزز ويتطور فيها النظام الديمقراطي، حتى يصبح نظاما مؤسسيا مستقرا، قادرا على الاستمرار، تتجسد من خلاله العناصر والآليات والقيم الديمقراطية بشكل فعال وحقيقي. (مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، 2014، ص 150).

إذن، فإن الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، هما مرحلتان مهمتان في عملية التحول الديمقراطي، إذ، لا يمكن تصور تحول ديمقراطي فعّال وناجح، إلا بانتقال ديمقراطي سلس، ورساخة في العملية الديمقراطية.

شروط نجاح التحول الديمقراطي:

حتى ينجح التحول الديمقراطي، ينبغي التأسيس لنظام سياسي جديد قائم على ترتيبات مؤسسية ودستورية، يشترك فيها الفاعلون السياسيون، كصياغة دستور جديد يتناسب وطموحات المجتمع، وتشكيل حكومة على أساس انتخابات شرعية، تمارس فيها صلاحياتها بشكل كامل، كما يشترط التزام الأحزاب السياسية بالقانون، وأن يؤسس لمجتمع مدني قوي، وأن تسود في المجتمع ثقافة سياسية تعطي قيمة للقانون، وأن تُحترَم حقوق الإنسان، وتُضمن حرية التعبير، وتُكفل حرية الإعلام وحق التظاهر، ويُسمح بممارسة الشعائر الدينية. (الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، 2015، ص 61). فنجاح التحول الديمقراطي "يتوقف على خلق ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون قوى المعارضة على استعداد لتحمل تكلفتها وتبعتها، تتطور هذه الثقافة السياسية الديمقراطية عبر سيادة القانون، واحترام التعددية السياسية القائمة وتعددية المصالح وحقها في التعبير عن ذاتها، وتشجع عملية التحول الديمقراطي أو تعيقها... بناء على قيم التسامح، وتوفر مفهوم للحيز العام، واحترام ذاتية الفرد، واحترام قرار الأغلبية". (كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، 2008، ص 43).

كذلك يتطلب نجاح التحول الديمقراطي، "إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية. وهذا يدعو بدوره إلى بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق عملية التغيير الجذري للبنية المؤسسية المجتمعية التقليدية وإحداث ثورة ثقافية دينية، وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حدّ زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها دون مواصلة

مرحلة البناء الحضاري". (رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، 2006، ص 137).

إن نجاح التحول الديمقراطي مرتبط تماماً، بتوفر مجموعة من الشروط السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، التي تدفع مختلف الفواعل السياسية والمجتمعية للانخراط في العملية الديمقراطية، وتهيّء لجميع الأطراف الجوّ المناسب للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2.2 أنواع وعوامل التحول الديمقراطي ومداخله التفسيرية:

تعتبر تجارب الدول نحو التحول الديمقراطي مثالاً حياً، ونموذجاً واقعياً، يستطيع من خلاله الباحث أن يسترسل في الإجابة على كثير من المسائل والتساؤلات المطروحة حول هذا الموضوع. وإن من بين هاته المسائل التي سيعالجها هذا البحث ما يلي: الأنواع والعوامل والمداخل التفسيرية للتحول الديمقراطي.

أنواع التحول الديمقراطي:

- **التحول من الأعلى:** هو أن يبادر الذين يمسكون السلطة في النظام الشمولي بالتغيير، ويساهمون بشكل حاسم في إحداث القطيعة مع النظام الشمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي. (هانتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، 1993، ص 197)، حيث يدرك هؤلاء القادة أن المبادرة نحو الخيار الديمقراطي أصبحت هي الأفضل للدولة ولنظام الحكم، فلم يبق للممارسات السلطوية من مبرر، باعتبار أنها لم تعد قادرة على الاستجابة للمتطلبات الداخلية أو مجابهة التحديات الخارجية. بل الأكثر من ذلك، أنه ترسخ لدى هؤلاء القادة قناعة بأن هناك منافع كثيرة سيحصدونها من جرّاء المبادرة نحو التحول، كالحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية، والتخفيف من عقوبات الدول المانحة، واكتساب الشرعية الدولية، والانضواء تحت لواء المجتمع الدولي. (أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص 4).
- **الإحلال التحولي:** يشترك في هذا النوع من التحول الحكومة والمعارضة، إلا أن الحكومة لا تكون هي المبادرة في تغيير النظام، وإنما يكون لديها موافقة على التفاوض مع المعارضة لتغيير النظام. ومن دوافع هذا التحول، أن يكون هناك توازن بين المتشددين والإصلاحيين داخل الحكومة، وأن المعتدلين الديمقراطيون من صفوف المعارضة، لديهم من مقومات القوة ما يتفوقون به على الراديكاليين المعادين للديمقراطية، إلا أنهم يفتقرون للقدر الكافي من القوة للإطاحة بالحكومة، فيضطرون للتفاوض معها. (هانتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، 1993، ص 227).
- **الإحلال:** هو أن تكون "العناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلا. والعناصر السائدة في الحكومة من المتشددين المعارضين بشدة لتغيير النظام. وبالتالي فإن التحول الديمقراطي ينتج عن ازدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار الحكومة أو تتم الإطاحة بها، فتأتي فئات المعارضة إلى السلطة، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد

طبيعة النظام الذين يريدون إقامته. وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة: الكفاح لإسقاط الحكومة، سقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة". (هانتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، 1993، ص 217).

- **التحول من الأسفل:** في هذا النمط من التحول يفرض الشعب على السلطة المبادرة نحو عملية التحول، فنتيجةً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، يخرج الشعب في مظاهرات واحتجاجات عنيفة، رافضا للوضع القائم، مما يضطر النظام السلطوي للاستسلام والاستجابة لمطالب الجمهور، والمبادرة بالإصلاحات والشروع في عملية التحول الديمقراطي. (صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، 2013، ص 27).

- **التدخل الخارجي:** يحدث هذا التحول من خلال التدخلات الأجنبية، حيث يستهدف جيش أجنبي إسقاط نظام سياسي في دولة معينة، ويكون مصير قيادات هذا النظام السجن أو النفي أو القتل، كما حدث في العراق، في فترة الرئيس صدام حسين. (الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، 2015، ص 60).

تختلف أنواع التحول الديمقراطي، باختلاف الأنظمة السياسية السائدة، وبمدى إيمان النخبة الحاكمة أو المعارضة بعملية التغيير، وباختلاف الفواعل المجتمعية وبالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وبالعوامل البيئية والجغرافية، وبالمقومات الاقتصادية..، إذ، لا يمكن أن ينطبق نوع من التحول على جميع الدول، وإنما يختلف ذلك، باختلاف ظروف كل دولة، إلا، أن الهدف يبقى واحدًا، وهو الرغبة في التغيير الإيجابي نحو العمل الديمقراطي.

عوامل التحول الديمقراطي: تنقسم عوامل التحول الديمقراطي إلى قسمين، قسم متعلق بالعوامل الداخلية، وقسم متعلق بالعوامل الخارجية.

أولا - العوامل الداخلية:

- **دور القيادة السياسية:** تحتاج عملية التحول الديمقراطي إلى قيادة سياسية مؤمنة بالتغيير، وراغبة في إحداث التحول، حيث تستطيع بخبرتها وحنكتها السياسية المساهمة في إنجاح العملية الديمقراطية، وذلك، من خلال قدرتها على التفاوض مع مختلف الجماعات المجتمعية، ومواجهة المعارضين والمتشددين، والمشاركة في توزيع الموارد الاقتصادية، وتوسيع المشاركة في صنع القرار، وحماية الأفراد من تغول السلطة. (أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص 2).

- **انهيار شرعية النظام السياسي:** مرتكزات الشرعية جد مهمة لبقاء أيّ نظام السياسي، فإذا ما تآكلت هذه المرتكزات أنذرت بسقوط هذا النظام، فإذا ما أخفق النظام السياسي في مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو الاستجابة لمتطلبات التنمية، أو التناغم مع القيم أو المتغيرات الجديدة في المجتمع، أو حسن التعامل مع مواجهة التحديات العالمية، فإنه في هذه الحالة، تصبح شرعية

هذا النظام مهددة، وبالتالي تعجّل بسقوطه.(أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص ص 5 - 6).

- **تأثير العامل الاقتصادي:** للعامل الاقتصادي دور مزدوج في إحداث التحول الديمقراطي، فمن جهة أن الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية من الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى التحول، ومن جهة أخرى، أن النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية يوفر فرصا كبيرة لنجاح عملية الديمقراطية، فتحقيق الأمن الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة والرفع من مستويات الدخل كلها عوامل تساعد على نجاح التحول الديمقراطي. (أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص 8).

- **قوة المجتمع المدني:** تساهم مختلف مؤسسات المجتمع المدني، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنقابية في مواجهة الأنظمة الاستبدادية، والانتفاض ضد الظروف القائمة، والرفع من وعي الأفراد، والتعريف بحقوقهم وواجباتهم، فهذه كل وسائل تؤدي إلى تهيئة الجو المناسب لإنجاح التحول الديمقراطي. (أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص ص 9 - 10)

- **نمو الثقافة السياسية الديمقراطية:** إن"توسع التعليم وتطور برامجه، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي والبصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات المنغلقة وزاد من إدراك الناس لحقوقهم السياسية، ومن نتائج ذلك أن هذه المجتمعات باتت تمتلك رصيداً من الأفكار السياسية الحديثة يسمح بالحديث عن بدايات تكوّن وتوسع الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، وهو ما يوفر عاملاً جديداً لتسهيل عملية التحول الديمقراطي". (أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص 10).

ثانيا - العوامل الخارجية:

- **ضغوط القوى والمؤسسات الدولية:** تدفع ضغوط القوى الخارجية مختلف الدول في الاتجاه نحو التحول الديمقراطي، حيث تشترط على الدول التي تبتغي مساعدات اقتصادية أو لديها الرغبة في الاندماج في المجتمع الدولي أو المنظمات الدولية، أن تعجل في عملية التحول الديمقراطي، كما أن المؤسسات الدولية والمالية تشجّع على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف الدول، فضلا عن ذلك، أنها تهتم بمجالات التنمية، وتتابع بشكل دوري قضايا عديدة في العالم، كالفساد والشفافية، والاستقرار السياسي والأداء الحكومي والعنف والإرهاب، والانتخابات والتصويت والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان والحريات العامة للأفراد. (أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص ص 11 - 12).

- **نظرية الدومينو أو كرات الثلج:** أي أن تتأثر الدول بالتحولات الديمقراطية الحادثة في العالم، فتزداد رغبة الدول في الاقتداء بالنماذج الديمقراطية العالمية الناجحة، وهناك عوامل مساعدة في هذا التحول،

كتطور الإعلام الاتصال، التقارب الجغرافي، والتشابه الاجتماعي والثقافي والسياسي بين الدول. (أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص ص 12 - 13).

- **عالمية التوجه الديمقراطي:** "مع الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية وإخفاق النظم الشمولية ونجاح النظم الديمقراطية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم أصبح من الصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن التحولات العالمية نحو الديمقراطية، وخاصة أن المجتمعات السياسية لم تعد مجتمعات منعزلة، وإنما لها علاقاتها المعقدة مع القوى الأخرى".(أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، 2016، ص 13).

عوامل التحول الديمقراطي منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، وكل دولة تتأثر بأحد هذه العوامل، فمن الدول من يكون انهيار شرعية نظامها السياسي، هو المحرك نحو التغيير، ومن الدول من يأتي بسبب رغبة القيادة الحاكمة في إحداث نقلة سياسية نوعية، ومن الدول من تتأثر بضغوطات القوى والمؤسسات الدولية، أو بالتوجه الديمقراطي العالمي إلى غير ذلك. وعليه، فإن عوامل التحول الديمقراطي ليست ثابتة عند متغير واحد، وإنما هي ديناميكية تتغير بحسب الظروف الزمانية والمكانية.

المداخل المفسرة للتحول الديمقراطي: تتمثل في ثلاثة مداخل رئيسية، وهي:

- **المدخل التحديثي:** يُنسب هذا المدخل بالتحديد، إلى عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" S.M lipset، فمن خلال مقاله الصادر في عام 1959م، والذي كان بعنوان"بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، بالإضافة إلى كتابه "الرجل السياسي"، الذي ألّفه عام 1960م، توصل "ليبست" إلى نتيجة مفادها، أن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه، فإن البلدان الأكثر ديمقراطية هي البلدان التي تتمتع بمستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالمقارنة مع البلدان الديكتاتورية. (مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، 2014، ص ص 153 - 154).

- **المدخل الانتقالي:** يعود هذا المدخل بالذات، إلى عالم السياسة الأمريكي دانكورت روستو Dankwart RUSTOW، إذ، خلاله مقاله الموسوم بعنوان: الانتقال الديمقراطي في عام 1970م، ومن خلال تبنيه للمقاربة التاريخية التي تقارن بين عدد من البلدان، وعلى وجه الخصوص بين السويد وتركيا، توصل دانكورت روستو إلى أن الانتقال إلى الديمقراطية، يكون عبر أربع مراحل: أولها، مرحلة الوحدة الوطنية، تستوجب هذه المرحلة التفاف المواطنين حول مجتمعهم السياسي، ووضوح شخصيتهم الوطنية نحوه. ثانيها، هي المرحلة التحضيرية، أو ما يسمى بحدوث أزمة في النظام، حيث يظهر من خلالها الصراع بين النخبة الحاكمة والنخبة المعارضة. ثالثها، مرحلة القرار(الاختيار)، بأن تتفق أطراف الصراع السياسي على قواعد اللعبة السياسية. رابعها، مرحلة التعود، حيث يتعود فيها المجتمع على القواعد الديمقراطية، فتصبح ممارسة يومية وعرفاً اجتماعياً. (مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، 2014، ص ص 154- 155).

- **مدخل الثقافة السياسية:** يرجع الفضل في استخدام هذا المدخل، إلى العالمين السياسيين غابريال ألموند Gabriel ALMOND، وسيدني فيربا Virba SIDNEY، فمن خلال كتابهما الموسوم بعنوان: الثقافة المدنية، توصلا إلى ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية، وأن لكل نوع من الثقافة تأثير على الممارسة السياسية، أولها، الثقافة السياسية التابعة والرعوية، يكون المواطنون خلالها سلبيين، فلا ينخرطون في أي نشاط أو ممارسة سياسية. ثانيها، الثقافة السياسية المحدودة، وهنا المواطنون لا يعرفون إلا النزر اليسير من الغايات والأهداف السياسية، ثالثها، الثقافة السياسية المشاركة، حيث يتمتع فيها المواطنون بالمعارف السياسية، ويشاركون في العمل الديمقراطي (مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، 2014، ص ص 155 - 156).

إن المداخل المفسّرة للتحول الديمقراطي منها ما هو متعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها ما هو متعلق بالعملية الانتقالية، فالمدخل التحديثي يشترط توفر مستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لنجاح العملية الديمقراطية، وعلى أساسها، يفرق بين الدول الديمقراطية والدول الديكتاتورية. أما مدخل الثقافة السياسية، فيربط نجاح التحول الديمقراطي بالثقافة السياسية المرتفعة للمواطنين، وبمشاركة الأفراد في العملية السياسية. وأما المدخل الانتقالي فيعطي أهمية للإجماع الوطني حول المجتمع السياسي، مع مراعاة الانتقال السلس في العملية الديمقراطية.

3. و اقع التحول الديمقراطي في تونس

تعتبر تجربة تونس نحو التحول الديمقراطي، من التجارب التي استقطبت الرأي العام، وكتب حولها موضوعها الكثيرُ من الباحثين، ولأهمية هذه التجربة فإنها لا تزال إلى حد الساعة تفتقر إلى مزيد من التحليل والاستقصاء. وعليه، فإن البحث الذي بين أيدينا، سيتناول واقع التحول الديمقراطي في تونس، من خلال معالجة أسبابه ومراحله، ثم التعريج على تحدياته وآفاقه المستقبلية.

1.3 عوامل ومراحل التحول الديمقراطي في تونس

ما من تحول ديمقراطي، إلا وتقف وراءه أسباب وتتخلله مراحل، حيث تعتبر الأسباب هي المحرك الأساسي للشروع أو المبادرة نحو عملية التحول، وأما المراحل فتحوي الأحداث التي تكتنف هذا التحول. والتجربة التونسية في التحول الديمقراطي كغيرها من التجارب، دفعها العديد من الأسباب وتخلّلتها مجموعة من المراحل. لذلك، سيعالج هذا العنصر أهم الأسباب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي عجّلت بعملية التحول الديمقراطي في تونس، وكذا استعراض مراحلها.

عوامل التحول الديمقراطي في تونس: يمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما يلي:

العوامل السياسية والإدارية:

إن النظام الرئاسي الذي صاغه دستور 1959م على مقاس الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ساهم في تسلط النظام السياسي التونسي واستبداده، وعدم قدرته على التأقلم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ، سرعان ما انقلب هذا النظام الرئاسي إلى نظام رئاسوي تسلطي،

امتد إلى فترة ما قبل الثورة- أي إلى فترة زين العابدين بن علي-، حيث أصبح لرئيس الجمهورية كل الصلاحيات السياسية والتشريعية والعسكرية والمدنية والإدارية في إدارة الدولة، يساعده في ذلك الحزب الحاكم، والمؤسسة الأمنية التي فرضت رقابة أمنية شديدة على مؤسسات المجتمع المدني وعلى وسائل الإعلام. وقد نتج عن هذه السياسة المنتهجة، عدم استقرار الساحة السياسية التونسية، وهشاشة في المؤسسات السياسية، وعدم قدرة النظام السياسي على حل الأزمات السياسية أو إحداث أي تطور أو تحقيق انتقال ديمقراطي سلس. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 39 - 40 - 41 - 42).

لقد تمخض عن قوة حزب الرئيس الحاكم وهيمنته على المؤسسات التمثيلية في البلاد، الرئاسية، التشريعية، والمحلية والمهنية والجهوية والوطنية، ضعفاً للحياة الحزبية في تونس، واختزالاً للعبة السياسية في حزب الرئيس، إذ أن الانتخابات في النظام الرئاسي التونسي، منحت حزب رئيس الجمهورية الفائز، أفضلية الاستحواذ على كل الأصوات والمقاعد. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص 42).

كما أن المركزية الإدارية التي وضعها دستور 1959م، عزّزت من نفوذ رئيس الجمهورية عبر مناطق التراب التونسي، حيث أصبح يجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية، فصارت لديه صلاحيات واسعة في ضبط السياسة العامة للدولة، وممارسة سلطة التشريع الإداري وإصدار الأحكام القانونية، والسهر على تنفيذ القوانين، والحق في إسناد الوظائف العليا الإدارية (المدنية والعسكرية). (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 43 - 44).

من خلال عرض العوامل السياسية والإدارية، يتبين أن النظام السياسي التونسي الموروث من عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، وظّف جميع الطرق والوسائل لتجسيد ممارسة سلطوية، مضمونها القهر والاستعباد والإذلال لأبناء الشعب التونسي، وقد سار زين العابدين بن علي على نفس النهج، يساعده في ذلك الحزب الحاكم والأجهزة الأمنية.

العوامل الاقتصادية:

شهدت تونس خلال السنوات الثلاث التي سبقت الثورة ضعفاً في النمو الاقتصادي، بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة بين سنتي 2009 و2010م، كما ارتفع متوسط التضخم المالي، حيث بلغ في السنوات الثلاث الأخيرة 4.5%، مما أضعف القدرة الشرائية للمواطن التونسي، وارتفعت كذلك الديون الخارجية خلال العقدين الماضيين، إذ امتص تسديد 48% منها 12% من عائدات الصادرات (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 191 - 192)، حتى أن الدين العام قد بلغ في عام 2011م، ما نسبته 42%، مقارنة بـ 37% التي كانت في عام 2010م. (JALDI, Tunisie: la démocratie à l'épreuve de la transition économique, 2021, p.20)

لقد فشل القطاع الخاص هو الآخر في تحسين الاقتصاد التونسي والنهوض بالاستثمار، بسبب الممارسات الفاسدة للأفراد المتحكمين في هذا القطاع، كالتهرب الضريبي، والتسهيلات الائتمانية، ونهب

الأملاك العامة والخاصة..الخ. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص 194)، كما انعدم التوازن التنموي بين المناطق التونسية، حيث شهدت المناطق الداخلية تدنيا تنمويا بالمقارنة مع المناطق الساحلية. فبينما تستحوذ المناطق الساحلية على 48% من مساحات المناطق الصناعية، تتوزع 16% من هذه المساحات على المناطق الأخرى من البلاد، بالإضافة إلى ذلك، أن حجم استثمارات القطاع العام بالشمال الشرقي قد بلغ 16583 مليون دينار، بينما قُدّر حجم استثمارات القطاع العام في الوسط الغربي بـ 1948 مليون دينار. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 194- 195).

يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس قبل الثورة كانت عميقة، وأن وضعها الاقتصادي لم يكن يسمح للتونسيين بالصبر أكثر من ذلك، وهو ما أدى في الأخير إلى خروج التونسيين في مظاهرات عارمة، مطالبين بتغيير هذا النظام السياسي، وبتنحي الرئيس زين العابدين بن علي، دون أن يستجيبوا في ذلك لأي تنازلات مُقدَّمة.

العوامل الاجتماعية:

لقد شهدت تونس العديد من الأوضاع الاجتماعية المزرية قبل الثورة، كانتشار البطالة بشكل واسع في المجتمع التونسي، ولدى الحاملين للشهادات العليا بشكل خاص، حتى إن نسبة البطالة ارتفعت بشكل حاد في المناطق الداخلية التونسية، ومنها بالأساس الوسط الغربي والجنوب الغربي، وتقدر بعض البيانات على أن نسبة البطالة في صفوف الشباب الذين تراوح عمرهم ما بين 18 و29 سنة قد ناهزت عام 2009م نسبة 29.8%. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 196 - 197). كما أدى تضخم عدد العاطلين عن العمل إلى انتشار أنماط التشغيل الهشة، وارتفاع انتهاكات حقوق العمال، وتدهور القدرة الشرائية، وتكدس الثروة لدى فئة رأسمالية طفيلية. (مالكي، وأخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص 197).

لقد انعكس تزايد الاحتجاجات الاجتماعية في تونس سلبا على المؤسسات العامة والخاصة المتواجدة في البلاد، حيث وصل عدد المؤسسات التونسية المتضررة في عام 2009م إلى 97 مؤسسة، والمؤسسة الأجنبية الخاصة المتضررة إلى 287، وتأثر 76.865 من العمال بهذه الأزمة. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 197 - 198). كما شهدت تونس خلال سنوات 2007- و2008- و2009م نسبة كبيرة من الإضرابات التي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث وصل عدد الإضرابات عام 2007 إلى 382 إضراب، وعام 2008 إلى 412 إضراب، وعام 2009 إلى 361 إضراب، وقد مسّت هذه الإضرابات مختلف القطاعات، كالقطاع العام، والقطاع الخاص، وقطاعي الفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الإضرابات في القطاع الخاص إلى 76% عام 2007، و92% عام 2008، و89% عام 2009، أما نسبة الإضرابات في قطاع الصناعة فقد تراوحت ما بين 64 و66%، وأما نسبة الإضرابات في قطاع الخدمات فقد تراوحت ما بين 31 و34 و25%.

وفيما يخص نسبة الإضرابات غير المسبوقة بتنبيه فقد قاربت 80%، حيث بلغت 75% عام 2007، و78% عام 2008، و78% عام 2009. وترجع الأسباب وراء هذه الإضرابات إلى عدم احترام القوانين في صرف الأجور والمنح، وإلى انعدام الظروف الملائمة للعمل، وإلى التضييق على العمال أو محاولة طردهم. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 198 - 199).

كذلك، عرفت تونس في السنوات الثلاث الأخيرة، ارتفاعا متزايدا لاعتصامات العمال في المؤسسات، حيث ارتفع عددها من 27 إلى 28 إلى 36 اعتصام، وقد شملت هذه الاعتصامات قطاعات مختلفة منها، النسيج والملابس، الصناعات الميكانيكية والمعدنية، الخدمات والمناولة، الأشغال العامة والبناء، والسياحة. ويعود ذلك، إلى الأجور المتدنية والتشغيل الهش، وغياب التغطية الاجتماعية. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص 199). كما شهدت تونس حالات عديدة من الانتحار، فلم يكن محمد البوعزيزي الوحيد التونسي الذي انتحر، بل هناك العشرات من التونسيين الذين سبقوه قبل ذلك، حيث أكّدت الإحصاءات الرسمية، على أنه ومنذ عام 2005م، قد أقدم واحدا من بين ألف تونسي على الانتحار، ويرجع السبب في ذلك، إلى تسرب اليأس في نفوس الشباب العاطل عن العمل. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 199 - 200).

رغم التضييق الذي مارسه نظام بن علي على الإعلام والصحف والجرائد، إلا، أن وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة كان لها دور في تفجير الثور، إذ استغل الشباب التونسي مواقع الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي في التحريض على التظاهر، كما لعبت قناة الجزيرة القطرية الفضائية دورا محوريا في نقل صورة الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع التونسي. (مالكي، وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، 2012، ص ص 200 - 202).

إن اجتماع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية على دولة تونس، من تسلط سياسي، وتدهور في الحياة السياسية، وهشاشة في المؤسسات السياسية، ورقابة أمنية صارمة، ومركزية إدارية شديدة، وتدهور في البنى الاقتصادية والاجتماعية، من ضعف في النمو الاقتصادي، وارتفاع في نسبة المديونية، وارتفاع مستوى التضخم، وانهيار للقدرة الشرائية للمواطنين، وكثرة الانتحارات، وانتشار البطالة..، كلها عوامل آذنت للمجتمع التونسي بأن يبادر إلى التغيير.

مراحل التحول الديمقراطي في تونس:

لقد شهد مسار التحول الديمقراطي في تونس مراحل متعددة، ميزّها الكثير من الأحداث والتطورات، والتي كان لها انعكاس مباشر وغير مباشر على مسار العملية الديمقراطية في تونس. وتأتي أهم هذه المراحل في النقاط التالية:

- **من الثورة إلى سقوط نظام بن علي (17 ديسمبر 2010 حتى 14 جانفي 2011م):** بعد واقعة الاعتداء التي تعرض لها الشاب التونسي محمد البوعزيزي من طرف المرأة الشرطية، قام هذا الشاب التونسي بإحراق نفسه أمام الملأ في مدينة سيدي بوزيد، الأمر الذي أدى إلى إذكاء نار الثورة (سليماني ومرضي،

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر، 2021، ص 598)، حيث شهدت تونس بعدها مظاهرات شعبية عارمة، ومصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، أودت بالعديد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين (بوزريدة و بوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، 2020، ص 427)، حيث لقي 330 شخصاً مصرعهم عقب هذه الأحداث مباشرة. (BITAR & LOWENTHAL, Transitions démocratiques, Conversations avec des chefs d'Etat, 2015, p.9).

خلال استمرار هذه المظاهرات الشعبية وتزايدها، أُرغم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بالتنحي عن السلطة ثم الفرار إلى السعودية. (بوزريدة وبوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، 2020، ص 427)، بعد أن رفض الشعب التونسي التنازلات والقرارات التي قدّمها هذا الرئيس، والمتعلقة بإقالة مجموعة من الوزراء، أو الوعود بمعالجة المشاكل. (سليماني ومرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر، 2021، ص 598). كما ساعد حياد مؤسسة الجيش، مع تجانس المجتمع التونسي وغياب الانقسامات العمودية، في تقليص حجم الأضرار، وتأمين عملية الانتقال. (كريّم، وآخرون، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، 2013، ص 20).

لقد اتخذ الانتقال الديمقراطي في تونس شكلا تصاعديا، ساهمت فيه الجماهير التونسية بشكل مباشر، من خلال الدعوة إلى ضرورة الإصلاح والمطالبة بالمزيد من الحريات. (زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال، 2019، ص 68). لذلك، "كان حدثاً شبابياً أساساً قاده شباب ضاق ذرعاً بسلطة لم توفر له فرص العمل ولم تترك له الحرية للتنفيس على نفسه وأشبعته بيانات وخطابات دون تقديم حلول حقيقية لمشاكله اليومية".(الحداد، وآخرون، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس، 2011، ص 8).

لم يكن انفجار الثورة، ولا سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي هكذا عفوياً، وإنما هو نتيجة تراكمات سلطوية قهرية، مارسها نظام سياسي على شعبه لفترة من الزمن، الأمر الذي جعل الشعب التونسي ينتفض ضد هذه الممارسات التعسفية، ويعجّل بإسقاط هذا النظام البائد، الذي لم يرتبط بوطن ولا بشعب.

- **الفترة الانتقالية: (14 جانفي - 23 أكتوبر 2011)**، بعد تنحي الرئيس زين العابدين بن علي على السلطة في 14 جانفي 2011، أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي رئاسته لتونس بشكل مؤقت، مستندا في ذلك إلى الفصل (56) من الدستور الدستوري، إلا أن المجلس الدستوري أبطل هذه الدعوى، باستناده إلى الفصل (57) من الدستور التونسي، وأعلن بتاريخ: 15 جانفي 2011 شغور منصب الرئاسة، مكلفاً رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع رئاسة تونس بشكل مؤقت، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، في غضون 45 حتى 60 يوم. (بوزريدة وبوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، 2020، ص ص 427 - 428). كما ميّز هذه المرحلة حالة من الصراع السياسي بين ثلاث قوى

رئيسية، وهي التيار المحسوب على الرئيس زين العابدين بن علي، والتيار الليبرالي واليساري المعارض للنظام السابق، والتيار الجديد الذي تمخض عن الثورة، بالإضافة إلى الأحزاب المحظورة قبل ذلك، كحركة النهضة مثلا. (سليماني ومرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر، 2021، ص 599).

- **مرحلة التحالف (الترويكا) (23 أكتوبر - 14 نوفمبر 2011):** في 23 أكتوبر 2011 شهدت تونس أول انتخابات حرة، تم من خلالها انتخاب مجلس وطني تأسيسي حصلت فيه حركة النهضة على 89 مقعد، ثم قامت حركة النهضة بعد ذلك بتشكيل تحالف (الترويكا) مع حزبين أخرين هما، المؤتمر من أجل الديمقراطية بـ29 مقعد، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بـ20 مقعد. وقد حصد تحالف الترويكا على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) بمجموع بـ 138 مقعد من أصل 217. ثم في ديسمبر 2011 تم انتخاب المنصف المرزوقي رئيسا لتونس، وقد تناوب في هذه الفترة حكومتان، ميّزها التنافس السياسي الشديد والعنيف، وصل إلى حد الاغتيالات السياسة في بعض الأحيان، كمقتل زعيمي التيار اليساري شكري بالعيد ومحمد البرهمي. (بوزريدة وبوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، 2020، ص 428).

- **مرحلة إقرار الدستور الجديد وحل الترويكا (14 جانفي 2014 إلى 2019):** يعتبر دستور 2014، "ذلك الدستور الذي أحدث القطيعة مع النظام القديم، وأسس للجمهورية الثانية، ونجح في حفظ الحقوق والحريات، وفي تأمين التداول السلمي على السلطة". (عزوز، ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد، التونسي خلال صيف 2014م GUIZA et autre,)ورقة تحليلية، 2021، ص 7). كما سيشهد المجتمع مساراً عميقاً في العملية الانتقالية. Tunisie consolider la démocratie, un Etat stratège et un modèle de développement partenarial et tripolaire, 2018, p.101).

إذ، ما أن أُقرّ الدستور التونسي الجديد في جانفي 2014، حتى تم بعده إجراء أول انتخابات تشريعية في أكتوبر 2014، حصد فيها نداء تونس 86 مقعداً، وحركة النهضة 69 مقعدا. وفي 20 نوفمبر 2014 تم حل تحالف (الترويكا). بعدها، أصبح الباجي قائد السبسي رئيسا لتونس في ديسمبر 2014، والحبيب الصيد رئيسا للوزراء في جانفي 2015. (بوزريدة وبوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، 2020، ص 428).

- **مرحلة الرئيس قيس سعيد (من 2019 حتى الآن):** بعد انتصار قيس سعيد في الانتخابات الرئاسية لعام 2019، كان أبرز القرارات التي اتخذها هي الانقلاب على دستور 2014، وتعليق العمل بأحكامه، مفضّلا العمل بالمراسيم الرئاسية والإجراءات الاستثنائية في إدارة الدولة، بدلا من العمل بأحكام هذا الدستور، ففي نظر الرئيس قيس سعيد أن الأزمة التي تمر بها تونس هي أزمة في التشريع، وليست أزمة اقتصادية اجتماعية كما تراه غالبية النخب السياسية التونسية، حيث ألقت أزمة التشريع بظلالها على الوضع السياسي والإداري للدولة، ولتجاوز هذه الأزمة فما على التشريع الوطني إلا أن يكون معبرا عن إرادة

الجميع، ولا يمكن ذلك، إلا بتغيير الدستور. (عزوز، ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد، ورقة تحليلية، 2021، ص ص 6 - 7).

كما أن قيس سعيد بنى مشروعه السياسي على معادلة ثلاثية الأبعاد، شعارها: الموت للأيديولوجيا، والموت للأحزاب، والموت للديمقراطية التمثيلية، فالأيديولوجيات القديمة في نظر قيس سعيد، قد تجاوزها الزمن، وهي تفتقر للتنظيم السياسي المؤطر، لذا، وجب أن تُستبدل بالأليات القانونية، حتى يتمكّن التونسيون التعبير عن إرادتهم، وأن الأحزاب السياسية قد انتهى دورها هي كذلك، فهي تمثل مرحلة تاريخية منتهية الصلاحية، على غرار الأحزاب الأوروبية المنتهية، كالحزب الاشتراكي وحزب ديغول في فرنسا، كما أن الديمقراطية التمثيلية الغربية، قد أفلست وانتهى عهدها، وأن بديلها هو الديمقراطية التصعيدية، وهي عبارة عن بناء قاعدي، يبتديء بالمجالس المحلية ثم المجالس الجهوية ثم ينتهي بالمجلس الوطني، فالمجالس المحلية تختص بمشروع التنمية المحلية على مستوى المعتمدية، أما المجالس الجهوية فتختص بضبط البرامج الجهوية، من خلال المشاريع الموضوعة محلياً، وأما المجلس الوطني (البرلمان)، فيتمثل دوره في إصدار القوانين ورسم السياسات العامة.(عزوز، ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد، ورقة تحليلية، 2021، ص ص 4 - 5 - 6).

ما يمكن أن يُقال عن مرحلة قيس سعيد، أنها مثّلت"محنة حقيقية لدستور الثورة، فعطلت مؤسساته، وجمدت نوابه، وفسخت نظامه وأوقفت العمل به، لتحل بعد ذلك المراسيم الرئاسية بدلاً من الدستور في إدارة الدولة، وهي مقدمات على طريق فرض نظامه السياسي المجالسي. والحقيقة أن الديمقراطية التصعيدية في ظل مجتمع لم يغادر انتماءاته القبلية والعشائرية إلا قليلاً، ستكون مسرحًا لنزاعات متعددة الأبعاد، قد يكون رأسها حربتها القبيلة أو الجهة أو المال الفاسد أو الرهانات السياسية المنفلتة، أو التقاطعات الإقليمية والدولية. فتعود بذلك ثارات القبيلة أو سيطرة رأس المال أو تكريس الجهوية والفئوية، بعضها أو جلها، فيزداد المجتمع تمزقاً وتزداد الدولة اضطراباً ويسود عدم الاستقرار. علاوة على أن هذا المسار، قد يفتح الباب لعودة الديكتاتورية والتسلط وحكم الفرد". (عزوز، ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد، ورقة تحليلية، 2021، ص 7).

إن مرحلة قيس سعيد، ما هي إلا امتداد لنظام تسلطي سابق، يقوده رئيس يحتكر لنفسه العمل السياسي، وينفرد لوحده بمعالجة مشاكل الدولة، ويستعمل كل الوسائل الأمنية والقانونية في قمع معارضيه، فلا هو نهض بالبلاد، ولا هو ترك المجال لغيره أن ينهض بها.

2.3 تحديات و آفاق التحول الديمقراطي في تونس

يعترض أيَّ تحول ديمقراطي مجموعة من التحديات، إلاّ أنها تختلف في حدّتها من بلد إلى آخر، فمنها ما تكون حدّتها قوية، تساهم بسرعة في إفشال عملية التحول، ومنها ما تكون أقل حدّة، يمكن احتواؤها تدريجيا، عن طريق المبادرة إلى وضع حلول مستقبلية. لذلك، سيعالج هذا المبحث أهم التحديات

السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا تزال تواجه التحول الديمقراطي في تونس، ثم يعرّج على الآفاق المستقبلية المطلوبة لهذا التحول.

تحديات التحول الديمقراطي في تونس:

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في تونس في التحديات السياسية، التحديات الاقتصادية، والتحديات الاجتماعية، بالإضافة إلى التحديات الخارجية.

التحديات السياسية:

ما ميّز التحول الديمقراطي في تونس، أنه أفرز نظاما سياسيا هجينا، جمع بين خصائص النظم السياسية الديمقراطية وخصائص النظم السياسية التسلطية، فلا هو نظام ديمقراطي متكامل، ولا هو نظام تسلطي خالص. (زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال، 2019، ص 69). إذ بعد نجاح المجلس الوطني التأسيسي، في رسم شرعية سياسية ديمقراطية تشاركية، وخاصة من خلال انتخابات 2014م و2019م، وإجماع النخب السياسية في تونس، على أن الأزمة التي تشهدها البلاد هي أزمة اقتصادية واجتماعية بالأساس، وأن الخروج من هذه المعضلة يقتضي تنمية المناطق المهمشة، وإنعاش الاقتصاد، ومحاربة العوز والفقر والفساد. (عزوز، تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص 41)، إلا أن قيس سعيد "جنح منذ البداية إلى الرفض المطلق لمجمل المنجز السياسي للثورة، وأعلن عن نيته في قلب الأوضاع السياسية والإداريّة للبلاد، عبر إعادة بناء الدولة من الأسفل إلى الأعلى، واستعادة النظام الرئاسي. معتبرا أنّ الأزمة التي تمر بها البلاد هي بالأساس أزمة في التشريع انعكست على الوضع السياسي والإداري للدولة. فكانت الأولوية المطلقة لتجاوز تلك الأزمة بالنسبة إليه ضرورة تغيير النظام السياسي الذي يمرّ حتما عبر تعديل الدستور". (عزوز، تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص 41).

فمنذ تولي الرئيس التونسي قيس سعيد حكم البلاد، سعى جاهدا لتعطيل البرلمان وشلّ عمل الحكومة، وغيّب عمل المحكمة الدستورية، وأضعف الأحزاب الحاكمة، واستثمر في مشاكل المرحلة الانتقالية، حتى تُوجت مجهوداته بحراك 25 جويلية 2021م، استغله بعد ذلك في تعطيل مسار التحول الديمقراطي. (عزوز، تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص ص 40 - 42).

كذلك، اصطدم التحول الديمقراطي في تونس بهياكل وممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية تقليدية، تؤسس للفساد وتحمي الأنظمة الاستبدادية، وتجعل من الحاكم الفرد محور اللعبة السياسية. (أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، 2019، ص 31). ومن بين تلك الهياكل والممارسات هو تجذر الدولة العميقة، ومساندة مؤسسات الجيش والأمن ورجال الأعمال لهذا النوع من الدولة. (زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال، 2019، ص68).

إن هشاشة المؤسسات الدستورية والقانونية التونسية وعدم التنسيق فيما بينها، نتج عنه الفشل في أداء الوظائف، وبالتالي انتشار الفساد والممارسات التسلطية.(أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، 2019، ص 32). ضف إلى ذلك، الاستقطاب السياسي والديني الحاد بين التيار الإسلامي والتيار العَلْماني (أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، 2019، ص 32)، والانقسامات والاختلافات التي تحدث بينهما حول برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقضايا حقوق المرأة وحقوق الإنسان، كلها عوامل عرقلت مسيرة الإصلاح السياسي في تونس. (وحشي وفرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، 2020، ص 443).

يبدو أن التجربة الديمقراطية في تونس، لا تزال تعاني من تحديات سياسية، ساهمت بشكل كبير في عرقلة مسارها الديمقراطي، فالتراكمات السياسية التي عاشتها تونس لفترة طويلة من الزمن، انعكست سلباً على مؤسسات الدولة وعلى الفواعل المجتمعية، التي ورثت العمل السياسي ما بعد الثورة، فأنتجت هشاشة مؤسساتية، واختلال في التوازنات السياسية، واختلاف في الأيديولوجيات والمنطلقات الفكرية والإصلاحية.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

من بين عيوب عملية التحول الديمقراطي في تونس، أن "الثورة السياسية في تونس لم تعضدها ثورة اقتصادية من شأنها أن تعيد بناء الاقتصاد التونسي على أسس جديدة، فتغير من منوال التنمية وتنفذ برنامجا في التمييز الإيجابي كما نص عليه الفصل 12 من دستور 2014، بما يساعد على النهوض بالجهات المحرومة، وينهي حالة التهميش والإقصاء والتوزيع غير العادل للثروات، أو تسلك سبل الاستقلال الاقتصادي، فتراجع سياسات الاتكاء على الدول المانحة أو المؤسسات المالية والنقدية العالميّة. وقد ساهم غياب مثل تلك المبادرات الخلاقة إلى حدّ كبير في تثبيت منوال تنموي معتلّ بات عاجزا عن خلق الثورة وتقليص البطالة وضمان التوازن بين الجهات. وتلك الهشاشة جعلت الاقتصاد التونسي سنة 2021 عرضة لمختلف التأثيرات السلبية داخلية كانت أم خارجية". (عزوز، تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص 42).

يمكن إجمال أهم هذه التحديات الاقتصادية التي تبقى عائقا أمام التحول الديمقراطي في تونس في النقاط التالية:

- اهتمام الاقتصاد التونسي بتحصيل نسبة معينة من النمو، وإهمال التنمية، والفرق بين المفهومين هو فرق ظاهر، فالتنمية هي ظاهرة كمية ونوعية مستمرة، تسعى إلى إحداث تحولات جذرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بينما النمو هو ظاهرة كمية فقط، يبحث في كيفية الاندماج في سوق العمل، والرفع من مستوى التصدير. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 10).

- الحرص على تحسين التوازنات المالية، كمحاولة تقليص حجم المديونية، وتخفيض التضخم المالي، والتقليل من العجز في الميزانية العامة..الخ ، مع إهمال التوازنات الحقيقية، أبطأ من نسبة النمو، حيث بلغت نسبتها -فقط- 5 بالمئة، كما شجّع على بقاء الفوارق الاجتماعية والجهوية ولم يخفّض من نسبة البطالة. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 10).

- تركيز المسؤولين التونسيين على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإهمالهم للاندماج الوطني والإقليمي، أفرز حالة من الفوارق الجهوية، فمعظم الأنشطة الاقتصادية متمركزة في الشريط الساحلي، حيث يستحوذ هذا الشريط على 90 بالمئة من المؤسسات الاقتصادية، كما تصل نسبة الطرقات المعبدة في تونس العاصمة إلى 70.8 كلم لكل 100كلم، بينما لا تتعدى في سيدي بوزيد 8 كلم لكل 100 كلم. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 10).

- لقد انعكس تراجع الدور الاقتصادي للدولة التونسية سلبا على برامج التخطيط الشامل والتنمية العادلة، وعلى المنطق السلعي وتوزيع المداخيل والتقليل من الفوارق. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 11).

- رغم تبني تونس للخيار الليبرالي، إلا أن العدالة الجبائية لا تزال في تراجع، فـ 5% فقط من الشركات من تساهم في الضرائب، بينما تبقى نسبة 80 بالمائة من العبء الضريبي يتحملها الأجراء. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 11).

- لقد مثّلت جائحة كورونا تحديا للاقتصاد التونسي، إذ أعلن البنك المركزي التونسي "أنّ النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من سنة 2021 شهد انخفاضا بنسبة 3%. وأرجع ذلك الانخفاض إلى الأزمة الصحية التي أثرت على قطاعات حيوية في البلاد مثل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والنقل الجوي. وشهد القطاع السياحي تراجعا بنسبة لا تقل عن 23% . وقد تسببت إجراءات الحجر الصحي في انخفاض الإنتاج وازدياد معدلات البطالة، إضافة إلى انخفاض مستوى الدخل. وهو ما جعل قرابة النصف مليون شخص تحت خط الفقر".(عزوز، تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص ص 42 - 43).

كما أن التحديات الاجتماعية ساهمت هي الأخرى في عرقلة مسار التحول الديمقراطي في تونس، ونجد في مقدمة هذه التحديات، انتشار أنماط التشغيل الهش، حتى صار الأجراء التونسيون يشتكون من ضعف الأجور، وتدهور القدرة الشرائية، وسوء الحماية والخدمة الاجتماعية. بالإضافة إلى بروز ظاهرة الفقر في المجتمع التونسي، وخاصة في الشريحة السفلى من الأجراء، واستقرار البطالة بنسب مرتفعة، حتى أصبح العاطلون يشتكون من ندرة في فرص العمل. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 77 - 90)، دون أن ننسى الفساد والعوز المستطر. (عزوز، تونس 2011: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص41).

إن مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يأخذ حظه من الاهتمام لدى المسؤول التونسي، بدليل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الثورة، إذ، لم يزل الوضع التونسي ينبئ بكثير من

التحديات والمشاكل الاقتصادية، بسبب سوء التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وغياب سياسات اقتصادية واجتماعية واضحة، يمكن أن تنهض بالاقتصاد أو بالواقع الاجتماعي.

- التحديات الخارجية:

لا تزال التحديات الخارجية تشكل تهديدا لمسار التحول الديمقراطي في تونس، إذ أن ارتدادات هذه التحديات تزعزع أمن واستقرار تونس. فمثلا، اعتماد تونس بشكل كبير على مساعدات البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وجامعة الدول العربية، لتخفيف عبء أزمتها المالية، له انعكاسات سلبية خطيرة، حيث أن هذه المساعدات التي تأتي من هؤلاء المانحين، يتم استثمارها للتدخل في الشأن التونسي، مما يجعل استقلال وسيادة تونس مهددة. (وحشي و فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، 2020، ص 444).

بالإضافة إلى ذلك، يشكل تدفق اللاجئين الليبيين على الحدود التونسية، وهجرة الشباب التونسي ومن الدول المجاورة إلى أوروبا تهديدا للمرحلة الانتقالية في تونس، مما يجعل من دولة تونس تعاني من الأمن الحدودي وعدم الاستقرار. (وحشي و فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، 2020، ص 444).

كما أن مظاهر التمويل الخارجي للحركات المدنية والسياسية، تعمل هي الأخرى على تشويه العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع والمواطنة، وما يتخلل هذه العلاقة من تحديات انتقالية، كعلاقة المجتمع المدني الجديد بالدين، وعلاقة المجتمع المدني بالاقتصاد. (وحشي و فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، 2020، ص 444).

لقد أحدث ملف الأزمة الليبية خسائر كبيرة للاقتصاد التونسي، حيث قدّرها تقرير للبنك الدولي بما يقارب 800 مليون دولار سنويا. (عزوز، تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص 42)، وذلك، "بسبب تراجع استثمارات المؤسسات التونسية في ليبيا، وتذبذب حركة الصادرات، وضعف تحويلات العمالة التونسية وفقدان حوالي 100 ألف تونسي وظائفهم في ليبيا".(عزوز، تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب، 2022، ص 42). وهذا، ما يصعّب من عملية التحول الديمقراطي في تونس.

دائماً ما تساهم التحديات الخارجية في عرقلة مسار التحول الديمقراطي لدى العديد من البلدان، والظاهر، أن تونس هي من بين هذه الدول، التي لا تزال تعاني من هذا المشكل، إذ واجهتها مجموعة من التحديات الخارجية، زعزعت استقرارها السياسي، وأمنها القومي، ووضعتها في مواقف اقتصادية ومالية حرجة، قد تستغلها بعض الدول لصالحها، وتراها فرصة سانحة لأن تتدخل في الداخل التونسي.

الآفاق المستقبلية لإنجاح التحول الديمقراطي في تونس:

لا يمكن للتحول الديمقراطي في تونس أن ينجح ما لم تعضده الإصلاحات التالية:

- صياغة مشروع مجتمعي تونسي تنبني عليه قواعد اللعبة السياسية، يتم من خلاله توضيح مبادئ التنافس السياسي والتداول السلمي على السلطة، وتوضيح العلاقة بين الدولة والمجتمع. (بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، 2012، ص ص 36 - 37).

- "تقديم خطة اقتصادية واجتماعية طويلة المدى قادرة على القضاء على منابع الإرهاب المتمثلة في البطالة والتهميش والإقصاء والفقر والجهل والحيف الاجتماعي والفوارق الجهوية". (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 11).

- التأسيس لحوار اجتماعي وطني تونسي معمّق، تشارك فيه جميع فئات المجتمع، بما فيها الحكومة والمعارضة، وأطراف المجتمع، يسعى لتجسيد العدالة الاجتماعية في المجتمع. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 11).

- الدعوة إلى التضامن المجتمعي بين أبناء المجتمع التونسي، ومحاولة التخلي عن بعض المصالح والامتيازات من أجل تحقيق التنمية. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 11).

- الدعوة إلى حوار اقتصادي واجتماعي وطني شامل، يشارك فيه المجتمع المدني ومختلف أطياف المجتمع. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 11).

- عقد "مؤتمر وطنيّ تشارك فيه القوى السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية كافة، يكون مدارُ مناقشاته على مسألة المستقبل الديمقراطي لتونس، بعد ثورتها المظفرة، وينصرف إلى بناء رؤية وطنية وهندسةٍ سياسية لذلك المستقبل على قاعدة التوافق الوطني بين الأطراف كافة". (بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، 2012، ص 36).

- السعي الحثيث لبناء اقتصاد وطني تونسي منتج، يستهدف إعادة إحياء المجال الزراعي والصناعي، والاهتمام بتحديث التعليم والصحة، وهذا من أجل تفويت الفرصة على الطُغَم الرأسمالية الإمبريالية، التي لا تزال تستنزف الثروة التونسية، وتستثمر في الاقتصاد الريعي لصالحها. (كيلة، زمن الثورة، الأزمات والفرضيات الأولى 2015، ص ص 268 - 269).

- إعادة إصلاح علاقة الدولة بالمجتمع، بالتخلي عن علاقة الولاء مقابل الامتيازات، وتعويضها بعلاقة الحقوق مقابل الواجبات. (بلحاج، وآخرون، تونس، الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 98). على أساس"احترام الحريات وتشجيع المبادرة والكفاءات والإبداع وإقامة علاقات تعاون وتشارك وتعاقد مع مكونات المجتمع لإنجاز الأهداف الوطنية والحرص على الرفع من أداء الإدارة العمومية واحترام استقلال القضاء واعتماد الشفافية والخضوع للمراقبة والمحاسبة والمساءلة". (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 98).

- التأسيس لعلاقة تعاقدية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودعم وتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وضبط مختلف القطاعات غير المنظمة. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 100).

- إعادة الاعتبار للسلطة المحلية وفق أساس لا مركزي، بفسح المجال للمجتمع المحلي للمشاركة في الميدان التنموي، ومنح الثقة للمؤسسات وإعادة الاهتمام بأداء المصالح الإدارية. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 100)، عن طريق "إجراء إصلاحات جذرية لمؤسّسات الإدارة، وبخاصة تلك المعنيّة بالتخطيط والتنظيم على أسس شفّافة وتشاركيّة. ومن المهمّ أن يشمل التنسيق السياسات الاقتصادية والقطاعات المالية والمصرفية والقطاعات الحقيقية والجهات المعنيّة بالاستثمار وأن يتم التوافق بينها قبل تنفيذ المشروعات". (الجورشي، وآخرون، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، 2014، ص 242).

- تفعيل مقومات الحكم الصالح، ويتطلب ذلك، تفعيلاً لمؤسسات الدولة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، كالتحول السياسي السليم، والاهتمام بحقوق الإنسان، والاهتمام بدور المرأة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتوفير الخدمات العامة والسلع، ومحاربة الفساد، وإصلاح القطاع الأمني التنابع للدولة، والعمل بشفافية، والسعي للتنمية الشاملة..الخ. (الجورشي، وآخرون، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، 2014، ص ص 242 - 243).

- تجسيد مبدأ الاستقلالية الوطنية في التعامل مع مشاريع الاتحاد الأوروبي المقترحة، وتشجيع التضامن والتعاون التجاري بين بلدان المغرب العربي. (بلحاج، وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، 2017، ص 100).

إذن، فإن مستقبل التحول الديمقراطي في تونس، مرهون بتوفر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب مع العملية الديمقراطية، مع تكثيف الجهود بين أبناء الشعب التونسي، لتجسيد مشروع وطني رشيد، تشترك فيه جميع فئات المجتمع، تستهدف التقدم والنهوض بالوضع التونسي، دون حسابات سياسوية أو أيديولوجية ضيقة.

الخاتمة:

ما يمكن أن نستخلصه من خلال هذا البحث، أن التحول الديمقراطي هو عملية معقدة ومتشابكة، تنتقل بموجبها الأنظمة السياسية من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي، من خلال مجموعة من المراحل والخطوات، التي تبتدئ من انهيار الأنظمة التسلطية، وتنتهي بنجاح عملية التحول وترسيخ العمل الديمقراطي. إلا أن نجاح هذا التحول مرتبط تماماً، بتوفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المناسبة، التي تتماشى والعملية الديمقراطية.

كما أن التحول الديمقراطي قد يأخذ أشكالا عِدّة، فقد يكون تحولا من أعلى تساهم فيه السلطة القائمة، وقد يكون إحلالا تحوليا، تشترك فيه السلطة القائمة مع المعارضة، وقد يكون إحلالا، تساهم فيه العناصر المعارضة للسلطة، أو يكون تحولا من الأسفل، يساهم فيه الشعب، أو قد يأتي هذا التحول عن طريق التدخل الخارجي. بالإضافة إلى هذا، يوجد العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تعجّل

بعملية التحول الديمقراطي، كانهيار شرعية الأنظمة السياسية، وإيمان القيادة السياسية بعملية التغيير، وقوة المجتمع المدني، وتأثير العامل الاقتصادي، ونمو الثقافة السياسية الديمقراطية، وضغط القوى والمؤسسات الدولية، والتأثر بالتجارب الديمقراطية الناجحة، أو التوجه العالمي نحو الديمقراطية.

لقد كانت تونس من بين الدول العربية السبّاقة إلى ركوب موجة التحول الديمقراطي، انطلاقا مما عاشته من تردي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شهدت تجربتها في عملية التحول مجموعة من المراحل، ابتدأت بالثورة ثم سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، مرورا بالمرحلة الانتقالية وحكم الترويكا، ثم إقرار الدستور الجديد وحل الترويكا ، وصولا إلى فترة الرئيس قيس سعيد، عرفت خلالها تونس العديد من الأحداث والتجاذبات بين النخب السياسية.

لكن الملاحظ على تجربة التحول الديمقراطي في تونس، أنه لا تزال تعتريها العديد من التحديات الداخلية والخارجية، والتي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في عرقلة المسار الديمقراطي، لذلك ينبغي على النخب السياسية وعلى المجتمع المدني، ومختلف الفرقاء الاجتماعيين والسياسيين، أن يتوافقوا على مشروع وطني تنموي، يتجنبون فيه الحسابات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية الضيّقة.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن التحول الديمقراطي هو ظاهرة سياسية واقعية، يقتضي التعامل معها بجدية، بل، والاستفادة من مختلف الدراسات التنظيرية والتجارب العالمية، التي تخص هذا الشأن، مع إعداد أرضية صالحة وإرساء قواعد صحيحة، ترتكز عليها التجربة الديمقراطية، فنجاح التحول الديمقراطي إذن، مرهون ببيئته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في آخر هذا البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، تتمثل فيما يلي:

- إعادة بعث الدراسات والأبحاث العلمية التي تعالج مواضيع التحول الديمقراطي.
- تنظيم ملتقيات وطنية ودولية، تهتم بالشأن الديمقراطي وتستعرض بالتحليل مختلف التجارب الديمقراطية العالمية.
- ابتكار مناهج ومقاربات علمية جديدة، تساعد على تفسير عملية التحول الديمقراطي، بما يتناسب مع التطورات والمستجدات العالمية.
- على المؤسسات الحكومية أن توفر البيئة المناسبة لإنجاح العمل الديمقراطي، مع مراعاة الخصوصيات الحضارية والثقافية لكل مجتمع.
- تقديم محاضرات وعقد ندوات علمية للطلبة الجامعيين تختص بمواضيع التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى تحسيس الرأي العام بإيجابيات العمل الديمقراطي.

قائمة المراجع:

- أحلام بلحاج، وآخرون. (2017). تونس: الانتقال الديمقراطي العسير. تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- أحمد مالكي، وآخرون. (2012). ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أمير وحشي، وعمر فرحاتي. (2020). دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (العدد الثاني)، الصفحات 434 - 447.
- إيمان أحمد. (2016). قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- حسن كريّم، وآخرون. (2013). الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات. بيروت: دار شرق الكتاب.
- رابح زغوني. (2019). الانتقال الدبمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الصفحات 59 - 70.
- سلامة كيلة. (2015). زمن الثورة، الأزمات والفرضيات الأولى. القاهرة: دار الهلال.
- شهرزاد صحراوي. (2013). هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- صامويل هانتجتون. (1993). الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (المجلد ط1). (عبد الوهاب علوب، المترجمون) الكويت: دار سعاد الصباح.
- صلاح الدين الجورشي، وآخرون. (2014). العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
- ضاوية بوزريدة، ورياض بوريش. (2020). تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (العدد 02)، الصفحات 420 - 433.
- عبد الإله بلقزيز. (2012). ثوراتُ وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل. بيروت: منتدى المعارف.
- عبد الوهاب حميد رشيد. (2006). التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي مصباح محمد الوحيشي. (2015). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، الصفحات 48 - 66.
- عمر مرزوقي. (2012). حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر : جامعة الجزائر 3.
- محمد الحداد، وآخرون. (2011). من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس. ط3. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

- محمد سليماني، ومصطفى مرضي. (2021). تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية (العدد 02)، الصفحات 589 - 606.
- المهدي عزوز. (2021). ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد، ورقة تحليلية.
- المهدي عزوز. (2022). تونس 2011: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب. شؤون الشرق الأوسط (العدد 04)، الصفحات 40 - 43.
- نبيل كريبش. (2008). دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- يوسف أزروال. (2019). الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل. مجلة آفاق علمية (العدد الثالث)، الصفحات 13 - 38.
- يونس مسعودي. (2014). التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الصفحات 147 - 159.
- Abdessalam JALDI. (2021). Tunisie: la démocratie à l'épreuve de la transition économique. Morocco : policy center for the new south.
- Habib GUIZA et autre. (2018). tunisie consolider la démocratie, un état stratège et un modèle de développement partenarial et tripolaire. Tunis: Association club Mohamed Ali de la culture ouvrière.
- Sergio BITAR, & Abraham F. LOWENTHAL. (2015). Transitions démocratiques, Conversations avec des chefs d'Etat. (t. d. Bayer, Trad.) Paris: les petits matins.